

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي:
إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية

أ / حملة صبرينة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باتنة1

ملخص:

إن تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية وظاهرة التحول الديمقراطي تعكس تنوع الإتجاهات الفكرية في دراسة هذا الموضوع، كما أنها تشير إلى حقيقة التداخل الكبير فيما بينها، ومن الناحية العملية فإن التباين في تجارب التحول الديمقراطي أثار مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تجعل هذه العملية أكثر إنتشارا في بلدان معينة مقارنة ببلدان أخرى، مما ساهم في صعوبة الوصول إلى استقرار فكري حول إمكانية صياغة نظرية عامة للتحول الديمقراطي وهو ما تم التعبير عنه بالإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي .

Résumé :

La multiplicité des études sur le sujet de la démocratie et le phénomène de la transition démocratique qui reflète la diversité des tendances intellectuelles dans l'étude de ce sujet comme il se réfère au fait que grand chevauchement avec l'autre, et dans la pratique de la variation dans les expériences de transition démocratique a soulevé une série de questions sur les facteurs et les causes qui rendent ce processus plus fréquents dans certains pays par rapport à d'autres pays qui ont contribué à la difficulté d'accès à la stabilité intellectuelle sur la possibilité de formuler une théorie générale de la transition démocratique.

لقد شهد العالم ما عرف بالموجة الثالثة للديمقراطية في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتخللت الدول العربية موجة من التطورات السياسية الإقتصادية والإجتماعية في اتجاه ما عرف بظاهرة التحول الديمقراطي، وقد رافق ذلك تبني العديد من الدراسات لمفاهيم وأطر تحليلية ونظرية تتماشى والتغيرات الواقعية أهمها: التعددية السياسية، المجتمع المدني، الإقتصاد السياسي الجديد، السياسات العامة، التحولات الإقليمية والدولية وغيرها، والتي حاولت في مجملها تقديم تفسيرات لأسباب وآليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مساهمة بذلك في طرح إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي، باعتبار أن مصطلح إشكالية في معناه الإستمولوجي هو: "النظرية التي لم تتوافر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النظرية أي نحو الإستقرار الفكري"

إن تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي مرتبط بشكل أساسي بإشكالية تباين مفهوم الديمقراطية، فالأمر لا يتعلق بالتحول الديمقراطي كمرحلة فحسب بل يتعداه إلى مفهوم الديمقراطية الذي يعاني الكثير من الغموض والتباين نتيجة التوظيف الميداني والشعائري للمصطلح، فباسم الديمقراطية نشأت العديد من الأنماط السياسية المتباينة، واتصفت بها الأنظمة الليبرالية والشيوعية وحتى الديكتاتورية، كما أن مفهوم الديمقراطية في حد ذاته مفهوم ديناميكي فديمقراطية العصور القديمة ليست بديمقراطية العصر الحديث.

إن إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية بتعدد اقترابات تعريفها وأنماطها ومبادئها تنعكس بشكل واضح على مفهوم التحول الديمقراطي، فمراجعة الأدبيات النظرية في موضوع موجات التحول الديمقراطي تشير إلى أن هناك بعض الاختلاف في تحديد بداية هذه الموجات وانتهائها، كما تشير إلى الاختلاف العددي والنوعي لمراحل التحول الديمقراطي، ولكنها تؤكد أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تتضمن التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر في ممارسة السلطة السياسية،

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

وتخضع لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مثيرة بذلك إشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي.

بناء على ما سبق سيتم التركيز في هذا المقال على أولى الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي وهي إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية، هذه التعدد الذي يطرح تساؤلات حول مدى امكانية مساهمة هذه الاطر والمفاهيم النظرية والتحليلية الغربية في تكييف براداييم التحول الديمقراطي وفقا لخصوصية المنطقة العربية.

إن مفهوم المدخل أو المقرب يشير إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تحدد الضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث، ويرتبط بالفروض التفسيرية والنظريات السببية. والمداخل فيها العام الذي يتعاطى والدراسات الاجتماعية في عمومها، كالمدخل السلوكي، والمدخل البنائي، والمدخل الوظيفي، وهناك الخاص الذي يتعلق بالظواهر الخاصة. ويمكن اعتبار المدخل اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، لأن الباحث وسيط بيننا وبين الظواهر المختلفة التي يعيننا على تفسيرها استنادا إلى متغير أو متغيرات يعتقد أن لها قدرة تفسيرية أكثر من غيرها

بناء على ذلك، فإن الدراسات التي اهتمت برصد وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي من حيث أسبابها وآليات التحول والنتائج المتوصل إليها، تعكس تعدد وتنوع المداخل النظرية في دراسة هذا الموضوع طارحة بذلك إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي، وسيتم التطرق إلى أهم هذه المداخل من خلال النقطتين التاليتين:

1. المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي (المداخل العامة) .
2. المداخل التحليلية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي (المداخل الخاصة).

أولاً: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

وضع منظورا الديمقراطية والمفكرون السياسيون العديد من المداخل النظرية لفهم وتفسير أشكال التحول الديمقراطي، ويذكر الدكتور "يوسف الشويري"⁽¹⁾ بأن الأدبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة تتفق على وجود ثلاث مقاربات لتفسير آليات التحول الديمقراطي وهي: المدخل التحديتي، المدخل البنوي، ومدخل الإنتقال.

أ - المدخل التحديتي (المقاربة التحديثية)

تتعلق المقاربة التحديثية من فرضية أساسية مفادها التأكيد على عدد من المتطلبات الإجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، فهي تربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية . ويتميز المدخل التحديتي بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها، وينبثق هذا الولاء، وتنمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع مؤشرات تدل على زيادة نمو دخل الفرد، انتشار التعليم، تحسين الوضع الصحي...إلخ.

بمعنى أن المدخل التحديتي يستخدم مؤشرات⁽²⁾ محددة كمتغيرات لا تلبث أن تتظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، نسبة الأمية، انتشار التعليم، الحراك الإجتماعي، زيادة استخدام المواد الاستهلاكية الحديثة وأدوات الإتصال والنقل. وهو ما يسمى بمستلزمات التحديث.⁽³⁾

تعتبر أطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "سيمور مارتن ليبست SEYMOUR M.LIPST" من أبرز الدراسات المدعمة لافتراضات المدخل التحديتي ففي كتابه "رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة" يطرح إشكالية العلاقة المفترضة بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسي، واستخدام جداول مختلفة للتنمية الاقتصادية تتناول الثروة والتصنيع والانتقال إلى حياة المدن والتعليم في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، ووجد أن متوسط الثروة ودرجة التصنيع والتحول إلى حياة المدن ومستوى التعليم في كل حالة أعلى بكثير في الدول الديمقراطية منه في غيرها، مما جعله يستنتج أن هناك علاقة شرطية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، بل إنه

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

خصص القسم الأول من كتابه بنفس العنوان "شروط أو متطلبات النظام الديمقراطي"⁽⁴⁾.

وهناك العديد من الدراسات التي حاولت التحقق من العلاقة السببية التي افترضتها أطروحات "سيمور ليبست" الأصلية والقائمة أساسا على افتراض أن التنمية الاقتصادية هي المحرك الأساسي للديمقراطية، ومن هذه الدراسات دراسة "بولين وجاكمان BOLLEN and JACKMAN" المعنون بـ "political democracy and the size distribution of income" والتي توصل فيها الباحثان إلى نفس نتيجة "سيمورم. ليبست" وذلك من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة.⁽⁵⁾

من جهة أخرى هناك دراسات حاولت أن تثبت العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، واعتبرت أن الديمقراطية تساهم في تأمين التنمية الاقتصادية الدائمة ومن الدراسات التي يمكن ذكرها في هذا الإطار دراسة "روبرت داهل ROBERT DAHL" المعنونة بـ: "polyarchy: participation and opposition" والتي بين فيها أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام باستغلال الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل.⁽⁶⁾

انطلاقا مما سبق، فإن الدراسات تشير إلى أن التنمية يمكن أن تكون سابقة للديمقراطية، وكذلك الديمقراطية يمكن أن تكون سابقة للتنمية بمعنى أن هناك نوع من العلاقة السببية الدائرية بينهما، كما يمكن أن يحدث كل منهما بعد الآخر بفترة وهو الأمر الذي أشار إليه العديد من الباحثين مثل: "Surjit BHALLA" في دراسته المعنونة بـ "freedom and economic growth avirtuous cycle"⁽⁷⁾ وكذلك: "alexander"⁽⁸⁾ C.TAN and UK HEO في المقالة المعنونة بـ "grouth a causal analysis Democracy and economic" أيضا "بسام الطيبي" و"سعاد الصباح" وغيرهم.⁽⁹⁾

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

لكن مقابل طرح المقاربة التحدينية هناك العديد من الدراسات⁽¹⁰⁾ التي أثبتت عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فبعض النظم السلطوية والشمولية حققت مستلزمات التحديث وبالرغم من ذلك فهي تفتقد للديمقراطية مثل الحكومات الشيوعية في النصف الأول من القرن العشرين وكذلك السعودية وانتقلت تركيا إلى النظام الديمقراطي قبل أن تكتمل مستلزمات التحديث وينتمي أصحاب هذا الرأي إلى المقاربة البنيوية .

ب - المدخل البنيوي (المقاربة البنيوية)

إن الإقتراض الأساسي للمدخل البنيوي هو أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية.⁽¹¹⁾ فالديمقراطية تفصح عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية، وانسجاماً مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدها السياسية⁽¹²⁾، بمعنى أن هناك مؤشرين أساسيين يجب التركيز عليهما في المقاربة البنيوية وهما: التغيير التاريخي الطويل الأجل، وبنى القوة والسلطة المتغيرة.

إن أبرز الأطروحات المجسدة لإفتراضات المدرسة البنيوية دراسة "بارينغتون مور" social origins of dictatorship and democracy⁽¹³⁾، والتي ركز فيها على دراسة العلاقة والتفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة وهي: ملاك الأرض الكبار، الفلاحون، البرجوازية، والدولة. لمحاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات (أي مسار الديمقراطية الليبرالية عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية) خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين .

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ / صبرينة حملة

ويشير "بارينجتون مور" إلى أن النظام الإقطاعي الأوروبي كان يضمن هيكلية استقلالية بعض الفئات الاجتماعية اتجاه السلطة، وبشكل خاص كانت طبقة النبلاء ذات تنظيم اجتماعي مستقل يسمح لها بممارسات غير خاضعة للسلطة وقد سمح هذا التكوين بظهور فكرة العقد الاجتماعي التي مهدت للنظرة الاجتماعية للسلطة أي أنها نتيجة عقد اجتماعي وليست معطى من الآلهة. وتشكل هذه الأفكار اسس ظهور حق الانتفاضة على السلطة حين تصبح السلطة استبدادية، وعندما تتعارض مع العقد الاجتماعي الذي يقوم على فكرة سيادة الشعب" (14) وهذه الفكرة التي تعتبر مفهوم الأساس في النظام الديمقراطي .

وقد توصل "بارينجتون مور" إلى نتيجة أساسية تتمثل في أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتيجة لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الطبقيّة الأربعة (ملاك الأرض، والفلاحون، والبرجوازية، والدولة) (15)، ويشير إلى أن السلطة السياسية في المجتمعات قبل الصناعية ذات النزعة التوتاليتارية أو الشمولية لم تسمح بظهور قوى اجتماعية معارضة تتمتع بالاستقلالية وتعيش في إطار مجتمعي له مناعته السياسية تجاه سلطة الدولة، وهذا حسب وجهة نظر "بارينجتون مور" هو ما لم يسمح بظهور الهياكل المؤسسية التي تسهل ترسيخ الديمقراطية بنيويا (16)، وقد وضع "بارينجتون مور" شروط عامة للتمية الديمقراطية وهي (17) تطور حالة توازن بين الدولة والطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض، التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية، إضعاف أرستقراطية الأرض، الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

ان من أبرز الدراسات المدعمة للتحليل البنيوي دراسة RUECHEMEYER "capitalist development and democracy" (18) والتي أكدت أن المجتمع يتحرك باتجاه الديمقراطية بناء على فكرة "توازن القوة الطبقيّة"، والصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل أكثر من أي عامل آخر على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

ويحدد احتمالاتها (المقاومة أو الدفع بها إلى الأمام) ، وعلى الرغم من أن تحليلات "بارينجبون مور" أهملت دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب ، كما أنها لم تعط اهتماما كبيرا لتأثيرات نمو الطبقة العاملة ، إلا أن "روشماير وزملائه" اضافوا هذه العوامل في تحليلهم التاريخي المقارن .

مما سبق يتضح لنا أن المدخل البنيوي يركز على البنى الاجتماعية والتطور التاريخي لطبقات المجتمع في إطار علاقات القوة وسلطة الدولة وبروز علاقات الانتاج الرأسمالية ، "وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الإقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية ، وتفرض الديمقراطية عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية ، وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية " (19)

وإذا كان المدخل البنيوي لم يهمل دور النخب السياسية إلا أنه ضبطه بالقيود والفرص البنيوية المحيطة بها التي اعتبرها أساس تفسيرها ، تأتي المقاربة الإنتقالية لتجعل النخب السياسية محور تحليلها .

ج - المدخل الانتقالي (المقاربة الإنتقالية)

تتعلق المقاربة الإنتقالية من فرضية أساسية مفادها أن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال مبادرات وأفعال النخب فهي بذلك تركز على دور الفعل البشري ، وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة ، مشددة في الوقت نفسه على أهمية الثقافة السياسية المشبعة بروح الإنفتاح والإحتكام إلى القانون ، والإيمان بالتغيير السلمي ، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية" (20)

والجديد بالذكر أن المقاربة الإنتقالية ميزت بين مراحل الديمقراطية المختلفة وترى في المقاربة التحديثية أنها ركزت على العوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية مثيرة بذلك التساؤل حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول وهو ما كان محور إهتمام الباحث السياسي "دنكوارت روستو Dankwart rustow" في دراسته المعنونة ب"transitions democracy: toward a dynamic model" (21) ،

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

يشير روستو أن ظهور جذور الديمقراطية كان من خلال الخيارات التي قامت بها مختلف القوى السياسية، ويرى أن عملية التحول الديمقراطي تتطور من خلال أربع مراحل متتالية، والتي تكون أساس تثبيت الديمقراطية وهي:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (شرط الخلفية (back ground condition): إن المقصود بالوحدة الوطنية بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة وليس تحقيق الاتفاق أو الاجماع العام. بمعنى ان الغالبية العظمى من المواطنين في نظام ديمقراطي (لكي يكون) يجب أن لا تحمل أي شك أو تحفظ معنوي بالنسبة للجماعة السياسية التي ينتمون لها.

2. مرحلة التحضير (preparatory phase): وتتميز هذه المرحلة بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة بين النخب القديمة والنخب الجديدة مثل الصراع الناجم عن تحديد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي لمواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، في هذه المرحلة يزداد إتساع مساحة الإستقطاب حول المجموعتين أو ما أسماه روسو بالعداء العائلي الساخن، بمعنى أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليست نتاجا لتطور سلمي، وهو الأمر الذي يفسر هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى.

3. المرحلة الحاسمة (مرحلة القرار): (décision phase): تبدأ هذه المرحلة عندما تقرر أطراف الصراع السياسي القبول بوجود تنوع ضمن الوحدة، والتوصل إلى تسوية وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4. مرحلة التعود (habituation phase): إن اللحظة التاريخية التي تم فيها اتخاذ قرار تبني القواعد الديمقراطية قد تكون نتيجة إحساس أطراف الصراع بضرورة التوصل إلى تسوية إلا أنه مع مرور الوقت تتعود الأطراف المختلفة على القواعد وتكيف معها، فتصبح بذلك القواعد الديمقراطية عرفا اجتماعيا، وإذا استمر

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يسمح بحلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها .

إن المراحل الأربعة التي حددها روستو، لم تبرز العوامل المسببة للتحول الديمقراطي، فمأهي الطريقة التي تبدأ بها كل مرحلة؟، ويعترف روستو بنفسه أن نموذجه ليس سوى مسودة المخطط، وقد جاءت دراسة كل من "أودونيل" و"شميتز" و"وايتهيد" في كتابهم "التحول من الحكم التسلطي: تطلع نحو الديمقراطية" كمحاولة لتطوير المقاربة الانتقالية فقد تم وضع شرطين ضروريين لنشوء الديمقراطية وهما ضمان المهام الدستورية للجيش، وضمان أن تبقى املاك البرجوازية بحوزتهم بهدف تقبلهم للتغيير. أما شرارة التحول الديمقراطي فتحدث عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح والتي تكون نتيجة انقسام بين التيار المتشدد والتيار المعتدل اللذين يتواجدان داخل النظم التسلطية، وتم اثبات أنه خلال الفترة الموالية مباشرة للحرب كانت الهزيمة العسكرية في نزاع دولي هي السبب الرئيسي لبدء عملية التحول الديمقراطي، ومع ذلك فمنذ السبعينيات فإن العوامل الداخلية هي السبب الرئيسي، حيث أن العامل الأساسي كان الإنشقاق بين التيار المتشدد والتيار المعتدل ويحدث ذلك نتيجة شرطين داخليين هما فشل السياسات الداخلية مما يؤدي بالتيار المعتدل إلى انتهاج الليبرالية بهدف نشر الشعور باللوم أو السخط على تلك السياسات، أما التيار المتشدد فيحاول حل المشكلة بزيادة القمع، وثانياً نجاح النظام يشجع التيار المعتدل على محاولة كسب الشرعية المحلية والدولية عن طريق صناديق الاقتراع.

وعموماً فإن أنصار المقاربة الانتقالية يميزون بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى أن التحول المبدئي أو مرحلة الانتقال المبدئية تنجح وتترسخ، كما أنها قد تفشل ويعود القمع مرة أخرى، فإطلاق بعض الحريات السياسية لا يقود تلقائياً إلى الديمقراطية .

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

إن الدرس المستخلص من تحليل المداخل النظرية للتحول الديمقراطي يتمثل في تأكيد أنه ليس هناك طريق معياري واحد أو شامل في تغيير النظام، فهناك مجموعة متنوعة من التجارب التاريخية ومجموعة متنوعة من التفسيرات للتحول الديمقراطي ومن المسلم به أنه ليس هناك إجماع بين الباحثين حول مقاربة واحدة بعينها لتفسير التحول الديمقراطي أو للإجابة على السؤالين المطروحين: كيف تدمقرط الدول وكيف يتم نزع التسليطة منها؟ ولقد اعتمدت أدبيات دراسة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، على عدد من المداخل النظرية والتحليلية، أثارت من خلالها مجموعة من القضايا والإشكاليات التي يمكن في إطارها فهم أسباب رسوخ التسليطة فيها وتعثر عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. لكن هذه الجهود البحثية العربية التي تحاول تكييف براداييم التحول الديمقراطي تستمر في استهلاك المصطلحات الغربية في إطار تحليلي فوق - تحت يندرج ضمن ما هو معروف بإشكالية صناعة الأفكار.

ثانياً: إشكالية تعدد المداخل التحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في

الوطن العربي

إن دراسات التحول الديمقراطي في منطقة الوطن العربي (عموماً) تستمر في كونها مستهلكة للنظريات والأيديولوجيات، فليس هناك أطر نظرية أصيلة لتمييز التحقق العربي للتحول الديمقراطي من التحقيقات المهمة المماثلة في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا على سبيل المثال، ومع ذلك فقد استخدمت العديد من المداخل الخاصة في الدراسات العربية، محاولة تقديم تفسيرات لأسباب السلطوية البيروقراطية وتعثر عملية التحول الديمقراطي ومن أبرز هذه المداخل نذكر: (22)

أ - مدخل الدولة وعملية بناء الديمقراطية

ينطلق مدخل الدولة وعملية بناء الديمقراطية من افتراض أساسي يربط بين مشكلة بناء الدولة الوطنية في الوطن العربي ومشكلة بناء الديمقراطية، باعتبار أن عملية إكمال بناء الدولة الوطنية وترسيخ شرعيتها، تعتبر ركيزة مهمة لتأسيس

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ——— أ / صبرينة حملة

الديمقراطية على أسس المواطنة وسيادة القانون والقبول بالتعددية السياسية والفكرية، فالديمقراطية تحتاج في مفارقة جدلية إلى دولة قوية متماسكة.

لقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع الدولة كقضية أساسية لتفسير تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ويذكر الدكتور "يحي الجمل" في دراسة له حول "أنظمة الحكم في الوطن العربي" ⁽²³⁾ بأنه من أبرز السمات المشتركة بين أنظمة الحكم في البلدان العربية هي عدم رسوخ مفهوم الدولة باعتبارها "مؤسسة المؤسسات"، فعدم وجود مؤسسات مستمرة وغياب القانون وسيادة الولاء العشائري تضرر فكرة الدولة بمفهومها الحديث، وهذا هو الحادث في الأغلبية العظمى من البلاد العربية ويذكر الدكتور "حسين توفيق ابراهيم" بناء على مجموعة من الدراسات ⁽²⁴⁾ أن الدولة في الوطن العربي تمددت أجهزتها الأمنية والإدارية ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية خلال عقود الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقد بدأت تعاني بدرجات متفاوتة مظاهر للأزمة منذ الثمانينيات وقد تجلت أهم هذه المظاهر في تضخم أجهزة الدولة، وعدم تطور كيانها بشكل مستقل عن شخص الحاكم، ما ترتب عليه أن تحولت الدولة في العديد من الحالات إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو عائلي أو ديني أو حتى ديمقراطي شكلي.

ومن مظاهر أزمة الدولة الوطنية غياب علاقة صحيحة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي أفضى إلى السطح ما يعرف بأزمة الشرعية في أنظمة الحكم العربية والتي أسالت الكثير من الحبر في الدراسات الأجنبية والعربية .

ب - مدخل الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي

إن الثقافة السياسية ليست بالمتغير الوحيد في فهم وتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سواء من ناحية أسباب الأخذ بالانتقالية أو البحث في أسباب التعثر نحو الديمقراطية، إلا أنها ومن خلال ربطها بمختلف المتغيرات والعوامل الأخرى يمكن اعتبارها مهمة في التحليل السياسي لظاهرة التحول الديمقراطي.

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

تعود الجذور الأولى للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات الرائدة حول الطابع القومي على أيدي كل من "روث بنديكت RUTH BENEDICT" و"جيوتري جورير GEOTTREY GORER"، وقد ركزت هذه الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تشكل ثقافة أمة ما، وقد اكتسح هذا المفهوم مجال علم السياسة في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، مع بروز ما أطلق عليه الثورة السلوكية، بحيث أحدث ذلك تحولا جوهريا من دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي، وفي هذه الأثناء ظهرت أعمال كل من "ألوند" و"فيربا" "ALMOND and VERBA"، ويعرف "almond gabriel" الثقافة السياسية باعتباره أول من استخدم المصطلح في مقال له سنة 1956 بأنها: مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي⁽²⁵⁾، وبناءا على هذا التعريف فإنه يمكن القول بأن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب شيوع ثقافة ديمقراطية سياسية على صعيد المجتمع وهو ما أكدته العديد من الدراسات⁽²⁶⁾ التي اهتمت بتحليل قضية الثقافة السياسية وعلاقتها بمسألة غياب الديمقراطية أو تعثر عملية التحول الديمقراطي.

لكن على الرغم من هذا التأكيد تجدر الإشارة بأن هناك اختلافات نظرية⁽²⁷⁾ حول دور الثقافة السياسية في تفسير عملية التحول الديمقراطي، فبالنسبة لمنظري المدخل التحديثي تعتبر الثقافة السياسية متغيرا تفسيريا مركزيا، والعديد من الدراسات الميدانية وأبحاث المسوح⁽²⁸⁾ كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم (كأحد نواتج التحديث) وبين الإلتزام بقيم الديمقراطية. أما منظرو المدخل البنيوي فيشككون فيما إذا كانت هذه الإرتباطات تفسر التحول الديمقراطي على الإطلاق، ويجادلون أن الثقافة السياسية الديمقراطية نتاجا لعملية الديمقراطية وليست سببا لها. أما منظرو المدخل الإنتقالي فيتجاهلون الثقافة السياسية باعتبار أن التحول الديمقراطي يرجع إلى دور النخب السياسية المتصارعة.

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

إن مدخل الثقافة السياسية يؤكد بأن العوامل الثقافية لها تأثير كبير على استمرارية واستقرار الديمقراطية، فعلى الرغم من تراجع الإهتمام بهذا المدخل في فترة السبعينيات، إلا أن الإهتمام عاد ليعبر بقوة خلال فترة الثمانينيات في إطار موجة التحول الديمقراطي، بل إن إحدى الدراسات أكدت أن هناك في الثقافة العربية ما يعادي الديمقراطية صراحة، أو لا يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا⁽²⁹⁾. مما يعني أن الثقافة العربية ليست بثقافة ديمقراطية أو بالأحرى لا تشكل مطلباً اجتماعياً شعبياً.

ويذهب "برهان غليون" في نفس السياق فالديمقراطية وليد طارئ على الوطن العربي من حيث هو فكرة ومن حيث هو ممارسة معاً⁽³⁰⁾، ويطرح قضية بناء الوعي الديمقراطي في الثقافة السياسية العربية لأنه ما لم يتحقق بناء الديمقراطية فعلياً في الوعي وفي توازن القوى الاجتماعية والسياسية يمكن لانهايار أنظمة القهر، أن يقود إلى الفوضى أو إلى سيطرة مافيا جديدة على السلطة، تحت غطاء تعددية لا تحترم دستورا ولا تقييم أي اعتبار لقيم الحرية والمساواة القانونية.

إن هذا الطرح يوضح علاقة الثقافة السياسية بقضية غياب الديمقراطية وتعرش عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بل يؤكد بأن الثقافة السياسية هي العامل الرئيسي لتكريس ظاهرة التسلط والاستبداد.

وقد أرجع الدكتور "توفيق ابراهيم" ذلك إلى عوامل عدة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية: ⁽³¹⁾

1 - التنشئة الاجتماعية والسياسية: إن عملية التنشئة يغلب عليها الطابع التسلسلي سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في الجامعة أو في النادي ... إلخ، مما يجعل سياسة التلقين هي المتبعة في معظم البرامج التربوية، ومثل هذه السياسة تؤدي إلى عدم القدرة على الحوار ومن ثم على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية.

2 - المصادر الإسلامية التي تعتبر الإسلام لا يتفق مع الديمقراطية خاصة بعد تنامي دور الحركات الإسلامية المسييسة وعدم إمكانية وصولها إلى الحكم بالطرق الديمقراطية والتجربة المصرية تعتبر الرصيد الفكري لمثل هذا التوجه.

3 - تدني قيمة الديمقراطية في سلم القيم لدى المجتمعات العربية، فهي لا تقع ضمن أولويات المواطنين العربي.

إن مدخل الثقافة السياسية يشير إلى المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها ترسيخ القيم الديمقراطية والقضاء على نظم التسلط والاستعباد إلا أن هذا المدخل ومن الوجهة النظرية تعرض للنقد⁽³²⁾. لذلك تم التسليم منذ البداية بأن الثقافة السياسية أداة تفسيرية مركزية لكنها ليست كافية لفهم ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

وقد يدخل في باب النقد هذا تلك الدراسات⁽³³⁾ التي تطرح نقيض الرأي الأول وتفضل استخدام مصطلح "ذهنيات" في إشارة إلى مصطلح "culture"، وترى أنه من مظاهر الذهنية الخاطئة، اعتبار الفكر العربي نقيض الحداثة، وأن الأمر يفرض ضرورة معالجة الأساسيات: الأمية، الفقر، المرض، القهر الرسمي.

إن هذا الطرح (أو التحليل) يقودنا للحديث عن المدخل التالي الذي يركز على أحد أهم نتائج سياسات التحرير الإقتصادي والتكيف الهيكلي من فقر وبطالة وتفاوت طبقي ومرض... الخ، وهو مدخل الإقتصاد السياسي الجديد.

ج - مدخل الإقتصاد السياسي الجديد وعملية التحول الديمقراطي

إن مدخل الإقتصاد السياسي ليس بالمدخل الجديد، بل له جذوره التاريخية في التحليل السياسي والإقتصادي، وإضافة مصطلح "جديد" يرجع إلى رفرده بمفاهيم ومقولات وأدوات بحثية وتحليلية جديدة شكلت بنيته المعرفية، واستخدمت في فهم التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ماهو سياسي وماهو اقتصادي. وفي هذا الإطار ظهرت ادبيات عديدة تحت عناوين: الإقتصاد السياسي للفقر، الإقتصاد السياسي للبطالة، الإقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي...⁽³⁴⁾

يركز مدخل الإقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي على البحث في مدى تأثير المتغير الإقتصادي في دعم أو عرقلة التطور الديمقراطي، وأهم المحاور التي عالجها هذا المدخل هي تلك التي توضح طبيعة العلاقة بين سياسات التحرير الإقتصادي من

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ——— أ/ صبرينة حملة

ناحية والتحرير السياسي وعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى . وتعتبر أولى الدراسات⁽³⁵⁾ التي دشنت اتجاه الإقتصاد السياسي الجديد في دراسة النظم السياسية العربية والشرق الأوسطية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين دراسة "آلان رتشارد ALAN RICHARD " و"جون ووتر بيري" JOHN WATER BERY في عام 1990 ، والتي حملت عنوان "الإقتصاد السياسي للشرق الأوسط: الدولة ، الطبقة ، والتنمية الإقتصادية".

لقد أكدت العديد من الدراسات على أن إنهاء هيمنة الدولة على الإقتصاد من خلال سياسات التحرير الإقتصادي، وخصوصة القطاع العام وغيرها⁽³⁶⁾ من شأنه تدعيم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وفي الحقيقة مثل هذا الإفتراض ليس بالجديد لأنه يندرج في سياق قضية أخرى تناولتها دراسات عديدة سابقة على الصعيد النظري والتطبيقي وهي قضية العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية. فصي كتاب "بيان من أجل الديمقراطية" للكاتب "برهان غليون" يذكر أنه تم الربط بين الديمقراطية والرأسمالية ربطا عضويا، بل اعتبرت رديفا لها وإن كان ذلك بهدف منح الشرعية التاريخية المطلقة للرأسمالية⁽³⁷⁾.

نفس التحليل نجده في الدراسات⁽³⁸⁾ التي تؤكد وجود علاقات عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، فكلما تطور الوضع الإقتصادي للفرد زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة . لكن هل تحقيق التنمية من شأنه أن يحقق التحول الديمقراطي ؟ وهل التجربة الواقعية أثبتت أن سياسات التحرير الإقتصادي من شأنها أن تشكل دعما حقيقيا لتأسيس نظم ديمقراطية طبقا لما جاء في مدخل الإقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي؟

إن الواقع يثبت أن سياسات التحرير الإقتصادي لم تشكل دعما حقيقيا لتأسيس نظم ديمقراطية بل العكس، فمن التجارب ما يكشف أن سياسات الإصلاح الإقتصادي المطبقة لألية المشروطة السياسية أدت إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى وظهور تنظيمات التطرف والعنف، والمزيد من مظاهر الفقر والمرض والعجز والمديونية⁽³⁹⁾ . فكل بلد طبق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتعبير

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ/ صبرينة حملة

"الدكتور جمال قنان" ازدادت حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منه عافيته، إذ يصبح في حالة مرض مزمن⁽⁴⁰⁾. ونفس النتيجة تنطبق على الطبيعة البنائية للقطاع الخاص في البلدان العربية، حيث لا يمثل بوضعيته الراهنة دعماً لتقوية المجتمع المدني ومن ثم الدفع بعملية التحول الديمقراطي. فالتحرير الإقتصادي لم يرافقه انفتاح سياسي بل ظهرت فئات طفيلية تعمل على استغلال الوضع وزيادة الهوة في الهياكل الطبقية، فالليبرالية الإقتصادية لم تنتج انفتاحاً سياسياً بل تسلطية سياسية وهو الأمر الذي عبر عنه الدكتور "عبد النور بن عنتر" بالليبرالية الإقتصادية والتسلطية السياسية⁽⁴¹⁾، وما حدث في ثورات الربيع العربي ما يفسر جلياً طبيعة العلاقة بين التحرير الإقتصادي والاستغلال الديمقراطي.

خاتمة

إن تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي قد لا يبدو للوهلة الأولى إشكالية في حد ذاته، لكن الأمر يتعلق بالأساس بارتباط هذا التعدد بإشكاليات أخرى تتعلق بالإجابة عن سؤال أساسي وهو كيف يمكن للدول العربية أن تحقق التحول الديمقراطي؟ والإجابة تطرح من التساؤلات أكثر مما تطرح من إجابات، فأى أحسن المداخل يمكن أن يكون الأفضل، وأكثر ملاءمة لخصوصية المنطقة العربية؟ وهل المقاربة التكاملية تسمح بتجاوز الاختلافات؟ ثم أي نمط من الديمقراطية تسعى الدول العربية إلى تحقيقه (إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية)؟ ووفق أي مسار يمكن الاتجاه نحو الديمقراطية (إشكالية مفهوم التحول الديمقراطي)؟ وهل يمكن عزل تأثير العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية في عملية التحول الديمقراطي، حتى يكون التحول مستقل عن التوجيهات الخارجية؟ (إشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي). كل هذه الإشكاليات ستكون انشاء الله محل تحليل في مقالات لاحقة. لكن في النهاية لا بد من التأكيد على ضرورة فهم ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي في إطار عملية دياكتيكية تمكن من الجمع بين أشكال التفسير

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي // أ / صبرينة حملة
المحلية والأطر النظرية والتحليلية الغربية (الأورو -أمريكية) وفقا لطرح نظرية
التعلم، إلا أن الانطلاقة لابد أن تكون من تحليل واقع الظاهرة في المنطقة العربية وفقا
لخصوصيتها وممارساتها المعرفية.

الهوامش:

- (1) يوسف الشويري، اسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005، ص ص 54 -62.
- (2) المتغير يشمل مجموعة من المؤشرات ارجع إلى: رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، دار هومة للطبع، 2002، ص 72.
- (3) للتفصيل حول المقاربة التحديثية انظر: محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 21 ماي 2006.
- ❖ يوسف الشويري، المرجع السابق، ص ص 54 -55.
- ❖ محمد المنصوري، نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق، مركز الامارات للدراسات والاعلام، موقع انترنيت:
<http://www.emasc.com/print.asp contentled>
- (4) سيمور مارتن ليببست، رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة خيرى حماد وشركاه، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ب س ط.
- (5) KENNETH A BOLLEN and ROBERT W JACKMAN , political democracy and the size distribution of income ,
www.jstor.org/discover/10.2307/205432?uid=3737904&uid=2134&uid=2134&vid=2129&uid
- (6) Robert Dahl polyarchy: bparticipation and opposition new haver: yale university press, 1971.
- (7) SURJIT.S.BHALLAS ,freedom and economic growth a virtuous cycle ,
www.oxusinvestments.com/files/pdf/em150892.pdf
- (8) UK HEO and ALEXANDER C.TAN ,democracy and economic growth: a causal analysis.
www.jstor.org/discover/10.2307/4222444?uid=3737904&uid=4&sid=21102656005
- (9) سعد الدين ابراهيم، بسام الطيبي، وآخرون: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، جانفي 1987، ص 87 .
- (10) ذكر الباحث "سيروي لاري " وآخرون جدولاً يضم مجموعة دراسات حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، أنظر أسامة قاضي، إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي، مجلة

- دراسات استراتيجية، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 3، فيفري 2007، ص 12. أيضا أوضح كل من "ستيفن هاكار" و "روبرت كوفمان" في دراستهما المعنونة ب: the political economy of democratic transition أنه من بين 27 حالة للتحول الديمقراطي في العالم بين 1970 - 1990 كان النمو البيئي والتضخم سببين أساسيين للتحول في 23 حالة منها. انظر: the political economy of democratic transition ; STEPHEN HAGGARD , ROBERT R.KAUFMAN ,Princeton university press,1995, pp33-36.
- (11) يوسف الشويري، إسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 55 .
- (12) محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق الذكر .
- (13) BARRINGTON MOORE ,social origins of dictatorship and democracy: lord and peasant in the making of the modern world: boston beacom press ,1966.
- (14) بسام الطيبي: البناء الإقتصادي الإجتماعي للديمقراطية، من كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق الذكر، ص 82.
- (15) محمد زاهي بيسر المغيربي، المرجع السابق الذكر.
- (16) بسام الطيبي، المرجع السابق الذكر، ص 82.
- (17) محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع، نقلا عن: BARRINGTON MOORE,op cit , p430.
- (18) نفس المرجع.
- (19) يوسف الشويري، المرجع السابق الذكر، ص 55.
- (20) نفس المرجع، ص 56.
- (21) DANKWART RUSTOW, transition to democracy: toward a dynamic model, comparative politics, vol02, april 1970, pp 337-378.
- (22) هذه المداخل ذكرها حسين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية، بيروت 2005، ص ص 106 - 152.
- (23) يحي الجميل وآخرون: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 355 - 370 .
- (24) حسنين توفيق ابراهيم، المرجع السابق، ص 107(24)
- (25) محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية ومدخل نظرية)، ط 1، منشورات جامعة قار يونس، 1994، ص 219
- (26) انظر كذلك الدراسات التي أشار إليها الدكتور حسنين توفيق ابراهيم، ص ص 108 - 118
- (27) محمد زاهي بشير المغيربي: "العوامل المؤثرة في عملية الديمقراطية"، www.hewarrat.co/FORUM
- (28) عن الدراسات وأبحاث المسوح، يمكن الرجوع إلى: عبد الله محمد الشيخ، الديمقراطية والمعلم، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، من كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2001، ص ص 293 - 303.

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ————— أ / صبرينة حملة

- (29) سعد الدين ابراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1991.
- (30) برهان غليون، خالد عبد العزيز شريد وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 117-122.
- (31) حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 108-118.
- (32) للتفصيل انظر محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، مرجع سابق ص 233-235.
- (33) Huntington Samuel, the goals of development, Wiener and huntington (Eds), understanding political development, Boston: little, brown and company, 1987, pp22-23.
- (34) حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 203-204.
- (35) حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 205.
- (36) مما عرف بسياسات "المجتمع المفتوح"
- المجتمع المفتوح: تحرير النشاطات الاقتصادية والمالية وإبعاد الدولة عن المجال الإقتصادي وترك الأمر للسوق.
- (37) برهان غليون: "بيان من أجل الديمقراطية"، ط4، الجزائر، إربوشان، 1990، ص 17.
- (38) وردت العديد من الدراسات في مرجع محمد سيد سويلم، جلال عبد الله معوض وآخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997.
- (39) هناء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر، www.elahram.com
- (40) جمال فتان وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، بيروت، امركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999، ص 147.
- (41) عبد النور بن عنتر وآخرون: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 69.